

الأصول في النحو

(وَلَمْ يَضَعْهَا بَيْنَ فِرْكَ وَعَشَقْ ...) .
يريدُ : عَشَقُ كَانَ حَكْمُ هَذَا فِي الضَّرُورَةِ أَنْ يَقُولَ : عَشَقُ وَلَكِنَّهُ كَرِهَ
الْجَمْعَ بَيْنَ كَسْرَتَيْنِ لِأَنَّ هَذَا عَزِيزٌ فِي الْأَسْمَاءِ .
فَلَوْ قَالَ : (الْجَلَدُ) كَمَا قَالَ رُؤْبَةُ لَكَانَ حَسَنًا كَمَا يَفْعَلُونَ بِالْجَمْعِ بِالتَّاءِ فِي
غَيْرِ الضَّرُورَةِ فَيَقُولُونَ فِي الْمَضْمُومِ وَالْمَكْسُورِ : طُلُومَةٌ وَطُلُومَاتٌ كَسْرَةً وَكَسْرَاتٌ
وَأِنْ شَاءُوا فَتَحُوا لِتَوَالِي الْكَسَرَاتِ وَالضَّمَمَاتِ .
ذَكَرُ مَا جَاءَ كَالشَّاذِّ الَّذِي لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ : .
وهو سبعةُ أنواعٍ : زيادةٍ وحذفٍ ووضعٍ الكلامِ غيرِ موضعهِ وإبدالِ حرفٍ مكانَ حرفٍ
وتغييرِ وجهِ الإعرابِ للقافية تشبيهاً بما يجوزُ وتأنِيثُ المذكرِ على التأويلِ وهو
زيادةُ إِلَّا أَنْ أُنْزِلَ أَفْرَدْنَاهَا لِمَعْنَاهَا .
الأولُ : الزيادةُ : فَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَنْقُصَ الْوِزْنَ فَيَحْتَاجُ الشَّاعِرُ إِلَى تَمَامِهِ
فَيَشْبَعُ الْحَرَكَةُ حَتَّى يَصِيرَ حَرْفًا وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِ : .
(نَفَى الدَّرَاهِيمِ تَذَقَّادُ الصَّيَّارِيفُ ...)